نقد الدولة العراقية

لماذا نقد الدولة العراقية الآن ؟

لأنها غادرت الميدان ، ماتت، ولم يعد يظهر منها غير صورتها الواهنة الأخيرة ، غير هزيمتها وموتها السريع. لكن علام القيام بنقد ميت ؟ لأننا يجب ان نشيعه الى مثواه الاخير. ومثل حالة الأموات الكبار المهمين ، نحتاج الى أن نلقي نظرة أخيرة عليهم ، أو نلقي خطاباً جنائزياً نعدد فيه مناقبهم. والحال أننا ازاء حالة فريدة من الموت ذهبت الدولة اليه بأقدامها، ممارسة آخر عروضها المثيرة ، لكأنها في واحدة من معايير السخرية ، قامت بنقد عملي يتجاوز كل نقد . وسواء اختارت هذا المصير بنفسها أم دفعت اليه دفعاً ثم تبنته ، فقد كانت تشعر بالذنب ، مدركة بأنها أزاء مسألة حاسمة لن تنجو منها. لقد غادر رجال الدولة الأقوياء مواقعهم الى بيوتهم او ملاجئهم، وشعارات القتال وأنشيده لم تحرك احداً ، والقوة العسكرية الضخمة لم تقاتل ، والحزبيون المدججون بالسلاح تسللوا ، وفجأة اختفى كل شيء، كأن الدولة ماعادت سوى هشيم من الورق شبت فيه النار واستحال الى رماد ودخان. أية ممارسة نقدية أكبر من هذه ؟ وما الذي تملكه الكتابة من فعل غير أن تقود ذلك النقد العملي الى نهاياته ، وذلك باصدار شهادة وفاة ، ثم الذهاب بعيداً ، أو عميقاً ، لفهم هذه النتيجة بكل

نظرة وداع أخيرة ومرثية مـوت معلـن

سهيل سامي نادر

قد يرى البعض أن هذا الموقف سلبي أكثر من المعتاد ، ولاسيما في ظروف حرب الناس فيها الأذى من جراء غياب الدولة ، وفي ظروف احتلال أجنبي بات فيها وجود الدولة بوصفها مؤسسة وطنية علامة على قوة توحيد شعبية مهما كانت قدرتها الفعلية ، وفي الشروط اليائسة الممنوحة لنا اليوم في التفكير بعودتها او بإعادة بنائها . لكننا نمتلك خبرة تاريخية مقترنة بتجربة عينية تفيد بأن موت هذه الدولة لم يتقرر في الميدان العسكري فقط ، بل في جميع الميادين التي كانت تقبض عليها بيد من حديد أيضاً ، وضمن مسارها التاريخي كله. إن آخر مشهد من حياة الدولة العراقية يشير الى أن جميع المفاصل ما بينها وبين النظام السياسي كانت قد الغيت ، من هنا رافق سقوط النظام السياسي سقوط الدولة ايضاً . وكما سوف نلاحظ ، فإن الغاء الفاصل هذا ، بالأحرى ذلك التماهي الجذري الحاصل مابين النظام السياسي والدولة ، لم يكن حقيقة عارضة ، بل كان نتيجة لعملية سياسية وئيدة استطاعت فيها النخب السياسية المهيمنة أن تستخدم الدولة لمنافعها الخاصة ، ومن ثم قامت بتقويضها من الداخل.

إن دولة اشتغلت وتحددت بقوى اجتماعية تعود الى عهود ماقبل الدولة هي دولة متخلفة ، منقسمة ، متآكلة ، افتراضية ، فقد ادعت انها دولة حديثة ولم تكن كذلك ، وادعت انها اسلامية ولم تكن كذلك ، وادعت انها قومية ولم تستطع أن تبرر ذلك بغير الشعارات . إن الدولة التي ماتت أمام أعيننا لم تكن تحمل أي تفويض من المجتمع ، لكنها ادعت انها تمثله ، وتمثله الى حد انها عرضته إلى الكوارث التي سعت اليها . هناك ايضاً مغامراتها، وطيشها، وعدم استقامتها، وعداوتها الدائمة للمجتمع ، وتحطيمها المتكرر لكل تراكم للخبرة والتنظيم والمعرفة.

ان لموت الدولة تاريخاً سياسياً قديماً ، يكاد يماثل ورماً خبيثاً لادواء له ، ظل يصدر دماً وقيحاً ، وبهذا فإن أذى موتها المأساوي على المجتمع ليس منفصلا عن أذاها عندما كانت تستمتع بالحياة ، مغرورة ، غبية ، راكبة المجتمع في زواج قسري أريد له أن يكون ابدياً .

لقد كان من نتائج هذا الموت الانعتاق والفوضى : الانعتاق من نير دولة صادرت الموارد الوطنية وحرية الانسان ، والفوضى الناتجة عن أول اختبار للحرية جرى في ظل احتلال اجنبي لم يقم بواجباته طبقا للاتفاقات الدولية ، كأنه تآمر معها للاجهاز على ما تبقى . وعلى نحو ما ، التفت الأسباب والنتائج على تحطيم البنى التحتية للدولة ، أي تحطيم ما تبقى من مجدها ومواقعها الادارية الثابتة التي كان يجري بوساطتها التحكم والسيطرة بالمجتمع. لكن مابين الحرية والفوضى كانت الدولة بماضيها القمعي ، ورمزيتها الشمولية ، حاضرة في النتائج . كانت شبحاً متخفياً في الاركان والزوايا ، وكانت حاضرة في الاسرار القديمة المودعة في الضمير الشعبي ، وفي الاحساس المتعب بانعدام السند ، والخوف من القيام بعمل مستقل ، والشعور بالحرية بوصفها حالة مأساوية وليس حالة تدعو للاحتفال والتهليل.

لقد ماتت الدولة ولكن ماصنعته ظل يحوم فوقنا كطائر شؤم ، فالتماهي الكلي ما بين النظام السياسي والدولة ظل يفعل فعله في قصور ذاتي مخيف ولأنه لم يدافع أحد عن النظام واصل هذا الموقف عمله ازاء الدولة أيضاً ، فما من أحد وقف معها في محنتها . لقد تركت وحدها ، بمؤسساتها وابنيتها وارشيفها واقتصادياتها وانجازاتها المهمة ، وتعدى ذلك الى الآثار والممتلكات والصروح الثقافية ، أي بما تملك وما لاتملك ، جميع ما صنعه الناس بايديهم وعرفهم ، وكل مايعود لنا وللجميع ، تحت عواصف النهب والسلب والتدمير والحرق للنظم.

من كان يستطيع الدفاع عن الدولة الوطنية غير مواطنين احرار ؟ لكن لم يعد هناك مواطنون بل مجرد رعايا. ما من تنظيم للمجتمع المدني حتى ولو كان بسيطا كان يستطيع الدفاع عن بقايا الدولة الوطنية ولا عن الميراث الثقافي للعراق ، ولا عن انجازات عشرات السنين المضنية في الصناعة والزراعة والادارة والصحة والثقافة والعمل . المجتمع الذي تحكمت به قوى الاستبداد ظهر مجموعة من أفراد منعزلين همهم الوحيد الدفاع عن حياتهم . وثمة مفارقة ها هنا ، فهذا المجتمع الذي طالما سئس، ظهر عند ساعة الحقيقة بلا سياسة ، لأنه ببساطة لم يعد يمتلك مقومات المجتمع السياسي المعاصر ، فهو بلا احزاب و نقابات وجمعيات و روابط و هيئات مستقلة ، بلا تنظيمات مهنية وحرفية تستطيع ان تجترح مبادرة ، وإن هي وجدت فقد كانت قد اختزلت الى مجرد ملحق تافه بالنظام السياسي.

ترى من كان قادراً في هذه الشروط المدنية المزرية ، على الدفاع عن الدولة ومكتسبات شعبنا فيها، فضلاً عن صروحنا الثقافية وآثارنا التي تشكل واحدة من مصادر ذاكرتنا الوطنية الجمعية ؟

كان التنظيم الوحيد القادر على العمل المدني هو حزب البعث ، لكن هنا الحزب أضحى اداة ضاربة بيد النظام السياسي ، من هنا لم يقم بمبادرة مسؤولة حتى على مستوى الافراد ، وضمن إطار وطني عام.

إن من غيب طويلاً أثر الغياب ، وهو مجتمع بكامله ، ظهر من دون حيلة ، وجهه على الجدار ، مفزوعاً مما يرى ، وفي شروط تحكم فيها المجهول والغياب.

الطبقة الوسطى حاضنة المثقفين والمتنورين أزيلت وأضحى حالها حال الشغيلة ، مهانة ، يعمل أفرادها ليل نهار من أجل تأمين الخبز.

الطبقة العاملة صدر قرار بتحويل أفرادها الى موظفين ، في محاولة لعزلها عن تاريخها المجيد ، وكأن اسم العامل اضحى عاراً ، ثم ختم على وعيها الطبقي بالشمع الأحمر ، وتنظيمها النقابي بات ملحقاً هزيلاً بمكاتب الحزب المهنية.

المثقفون من كان منهم مع السلطة غصباً أو لمنفعة ، ومن آثر الصمت والانزواء مارسوا جميعاً الثقافة الوحيدة المتاحة الا وهي ثقافة ازجاء الوقت.

لكن ما كان هناك وقت أبداً . لقد انتهت اللعبة. فهذا الوقت الألعباني ، السائب من طرفيه ، الثقيل والخفيف، كان قد انزلق الى مدار آخر ، وحلت محله جلجلة التأريخ ، وقعقعة الأسلحة ، وآلة الثرم المأساوية ، فتساوى الجميع في الخوف ، ولم يعد بالإمكان انقاذشيء.

لقد طوقت النتائج الكارثية التي صنعتها الدولة، النظام بيديها في الشوارع ، فما أن اختفت حتى استولت القوى الرثة على مؤسسات الدولة تنهب وتدمر من دون شفقة ولا رحمة . ترى من هؤلاء الذين نهبوا مؤسسات دولتهم ومن أي جحور وأوكار و بيوت خرجوا؟

الدولة العراقية لم تحل المشكلة السياسية طوال حياتها ، وهي بلا ثقافة سياسية بلا ميراث ديمقراطي.

الدولة سلمت الوطن الى الاحتلال الاجنبي حتى من دون وثيقة!

لاتغرنكم السوسيولوجيا الشائعة التي تضع الأسباب في كفة الفقر وحده. فلم تسجل في العراق حالة مجاعة من الطراز الأفريقي ، ولم تقم في العراق الثورات والانقلابات من دون أن يكون للعامل السياسي كفة الرجحان فيها.!

الدولة العراقية طوال حياتها لم تحل المشكلة السياسية ، فادتها أسود وثيران هائجة ، بلا ثقافة سياسية ، بلا ميراث ديمقراطي ، بلا مجتمع مدني يلجم تطرفهم . وحدها الأزمات السياسية الخانقة تجعل منهم ثعالب ، والثعالب تعود الى ديدنها.

لقد اخترقت المشكلة السياسية المشكلة الاجتماعية وحولتها الى مشكلة سلطة . لم تعد التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية تعمل بمقتضى الصيرورات الموضوعية بل بمقتضى إرادة سلطة تجريبية وضعت نفسها فوق الجميع .. سلطة تمسكت بالسلطة وجعلت من المشكلة السياسية معضلة غير قابلة للحل، من هنا كانت الأزمة شاقة وعسيرة، والانحطاط البنائي أضحى حتمياً.

والآن فإن الفقر والغنى مؤكدان ، لكن في كفة الميزان الأخرى ثمة ما يعادل ويزيد على الفقر والغنى ، كانت اللاشرعية المطلقة هي الغالبة .. اللاشرعية التي سادت الميدان السياسي لعقود طويلة وألغمت حياة المواطنين بالكراهية والحقد. ان من قام بالنهب والسلب وحتى المتفرجين كانوا مشدودين الى سغبة سياسية واجتماعية طحنت الجميع وولدت وليمة انتحارية أقيمت على شرف دولة مهزومة غادرت الميدان. لقد حصدنا مازرع في الجسد العراقي من أمراض: تفكيك البنى المستقرة بسياسات تجريبية مرتجلة ، حروب فاشلة لم يحصد منها غير الدمار والعار ، الخطب الاخلاقية اليومية التي يكذبها الواقع، حملات الايمان التي تغطي على عدم الايمان ، نظام الامتيازات غير المستند الى الكفاءة المهنية والاخلاقية ، الفساد والرشوة المنتشرين في الاجهزة الادارية والجيش ، استخدام التاريخ لتبرير مفاهيم لاتاريخية ، الصراع الطبقي الذي جرى في شروط مهلهلة فاضحى حسداً وحقداً ، غياب مؤسسات المساومة الاجتماعية السلمية ، الافساد المتعمد، اللاعقلانية الجذرية في السياسة والاقتصاد والثقافة.

ما الذي نتج عن هذا كله ؟ سيظهر المهمشون وفقراء الريف المهاجرون الى المدينة ، اغنياء الكوارث والاحتراقات الاجتماعية واصحاب الصفقات المشبوهة الذين شكلوا عصابات اقتصادية ، الاغنياء الجدد الذين مارسوا السرقة من اغنياء النظام وكانوا شركاء لهم ، اللصوص والمجرمون الذين اطلق النظام سراحهم في الوقت المناسب كما لو كان يتوقع دورهم المشؤوم ، ثم الاجهزة السرية التي تعمل بالخفاء .. هؤلاء جميعاً نقلوا العدوى لجماعات لاتمتلك فيما اخلاقية واضحة استدخلت في وعيها أن الوليمة مفتوحة ولا تعدو توزيع حصص ما كان النظام قد منعها عنهم.

انه اشتباك مأساوي بين النتائج والبقايا والسياسات والاخلاقيات. فهناك منع جذري بينما هناك كرم سفيه ، ثم الفقر والغنى مرة اخرى ، لكن بلا زواج دلالي مثير ، فالفقر المادي سوف يزدوج بالفقر الروحي ، والغنى المفرط بالفساد الاخلاقي ، وعلى هذا النحو سوف تحلق المشكلة الاخلاقية أعلى حتى من النتائج والعمليات السياسية لترفرف فوق قلعة الدولة / النظام المهدمة.

لنتذكر أن الدولة / النظام قدمت امثلة على اخلاقياتها العدمية بقيامها بالنهب المنظم في ايران والكويت ، ثم بنهب العراقيين في آذار ، فأية امثلة سيئة قدمت على السلوك الحضاري والاخلاقي؟

لقد كانت افكار التفوق الحضاري للانسان العراقي ، والعمق الحضاري للعراق ، والعراقيون الذين علموا العالم الكتابة والقراءة والقانون ، وغيرها من الافكار السامية والمثالية ، هي من المواضيع المقررة في الخطب الرسمية والجعجعة الاعلامية ، بينما كانت قار المسروقات والدم المسفوح يترك شرخاً اخلاقياً في الوجدان الشعبي . لقد ترك عاراً ، وألماً ، وشعوراً بالانحطاط الروحي الذي ولد بدوره احساساً دينياً عميقاً بوعد الكارثة والانتقام. لقد لطخت الدولة التي ركبها الشيطان شعبنا بالعار . فمن كان ليدافع عنها ، ومن كان ليقدر على تفادي تحطمها النهائي؟!

***

تختزل اللحظة الحاضرة لموت الدولة صيرورة كاملة من الانحطاط البنائي والوظيفي لجسدها . لكن اللحظة الراهنة مستعصية على التحليل في ضوء المستقبل ، فهي معتمة جداً في ضوء هذا الموت المعلن ، وفي ضوء ميزان قوى غير متكافئ ، ولأن اللحظة الراهنة لاتني تنزلق باتجاهات عديدة في آن.

توجد صور عديدة للدولة العراقية بدت فيها من القوة والمنعة بحيث أن المصير الذي لحق بها يكاد لا يصدق ، لكن إذا أمعنا النظر بهذه الصور جيداً لوجدنا صيرورة من الدمار الذاتي والأحداث المشؤومة أوصلتها الى لحظة التأبين هذه . فلهذا الموت المعلن تاريخ قديم بدأ من يوم ولادتها قبل 83 عاماً . لقد تسلمت كل مرحلة من المراحل السياسية التي مر بها العراق سيئات المرحلة التي سبقتها ، ومع التشهير وأعمال الدعاية السيئة حلت آلاف المشكلات ضمن أفق سياسي محدود وثقافة لاديمقراطية ولدت بدورها آلاف المشكلات الأخرى . وخلال عمرها أنجزت الدولة العراقية اعمالاً باهرة في ميادين الاقتصاد والزراعة والصناعة والري والتعليم والصحة والخدمات العامة ، لكنها في الميدان السياسي والتنظيم المجتمعي القائم على وحدة المجتمع السياسي المتجلي في تنظيمات المجتمع المدني فكان اداؤها كارثياً ، من هنا كانت تبدد وبحماقة جميع ما انجزته ، وتفكك علنا نسيج المجتمع العراقي المتكون من أطياف وقوميات متعددة.

لقد عمدت الدولة الدستورية الملكية الى حماية نفسها من مجتمع وطني مفكك ورثت مشكلاته من الدولة العثمانية المنهارة بدلا من اعادة بنائه على اسس حديثة ، مما جعل قضايا الأمن الداخلي وأعمال الهيمنة السياسية والسلوك التآمري هي الظواهر الأكثر بروزاً في الحياة السياسية. وفي ما عدا النظام البوليسي الذي كان نسخة من النظام البوليسي للدولة العثمانية ، دعمت الدولة نفسها بتنظيمين ، الأول اجتماعي اقتصادي متخلف يتعارض مع مبدأ المجتمع المعاصر ، وهو النظام الاقطاعي ، والثاني مرتبط بمبادئ السيادة وحماية الدولة والمجتمع من أي تدخل خارجي ، الا وهو الجيش . ولقد جاء مقتل الدولة الدستورية من هذين التنظيمين ، ولا سيما أن الدولة قامت بالمقابل باحتقار الارادة السياسية للمجتمع ، وتحطيم أية امكانية لبناء مجتمع مدني يستطيع أن يعينها من خلال نظام تساوي معترف به من الجميع ، وفي اطار عملية ديمقراطية شاملة تمنح النظام الدستوري الشرعية والانتظام والمرونة.

الأمر المثير أن الدولة الدستورية هي التي صنعت جيشها ، وأعدته على نبض مخاوفها من المجتمع ، وبملاكات قيادية عثمانية الطراز والتقاليد ، وكان المسيسون منهم ، حتى في أفقهم الوطني ، لا يمتلكون ثقافة ديمقراطية ، حالهم حال السياسيين الذين داهموا عن الدولة الدستورية بوسائل المكر السياسي والعنف . ازاء ذلك فضلت الدولة أن لا تتغير على الرغم من العواصف السياسية والاجتماعية المطالبة بالتغيير . وبانتفاء امكانية التغيير من الأسفل ، أو من خلال تنشيط العقد الاجتماعي بين الدولة الدستورية والمجتمع ، فوض الجيش نفسه للقيام بهذه المهمة ، مقوضا بهذا شرعية لم تقم بواجبها الوطني ازاء المجتمع.

منذ ذلك الحين لم يعد الاستقرار السياسي للعراق ، إذ قامت سلسلة من الانقلابات ادعت في برامجها ما لا تستطيع تحقيقه ، مشيعة حالة من الاحتراب السياسي العنيف بين القوى السياسية محطمة اياها الواحدة تلو الأخرى حتى وصل المجتمع الى لحظة بونابرتية من النوع الفاتر انتهت بمجيء البعث عام 1968 الذي قام بمهارة بتجديد الدولة بوسائل العنف والهيمنة والانفراد السياسي بالسلطة.

لقد انهك المجتمع بالإحتراب السياسي الداخلي والحروب الخارجية والعنف الذي استهدف الإحتفاظ بالسلطة ، فما عاد المجتمع قادراً على حماية نفسه والدولة ، وما عادت الدولة قادرة على حماية نفسها والمجتمع ، وفي النهاية قامت الدولة / النظام التي طالما سمعت زمجرتها المخيفة بتسليم الوطن الى الاحتلال الأجنبي على نحو سافر لامثيل له ، حتى من دون وثيقة تستطيع بها ان تنظم علاقة ما ، بالمحتل طبقا للاتفاقات الدولية وتحمي على هذا النحو أو ذاك الأمن الاجتماعي وما تبقى من رصيد مؤسساتي ، كما حصل في اليابان وألمانيا ، لكأن دولتنا المهزومة لم تكن دولة بل عشيرة سحقت من عشير ة أقوى منها في سالف العصور والأزمان.

سوف أعود في مقالات أخرى لتقديم براهين أكثر تفصيلا عن النظم السياسية التي قامت بتركيب الدولة في مختلف المراحل وحولتها الى شريك متواطئ لينتهي بنا الأمر الى لحظة التأبين هذه.

إن هذه اللحظة المعلنة بالقلق والتوتر والمفتوحة على احتمالات عديدة تلقي ظلالاً من الشك والريبة على مستقبلنا السياسي وآمالنا في انطلاق عملية بناء ديمقراطي شاملة . فهاجس الأمن والخوف من المستقبل يذهبان بنا الى سلوك كان يعمل أيام الدولة البائدة . إن شبح هذه الدولة يظهر الى الوجود مرة بوصفه عقاباً ، ومرة بوصفه تذكيراً بأهمية أن تعود حتى لو كانت تعرج ، حتى لو كانت مسخاً . إن العملية السياسية المتصلة ببناء الديمقراطية تراجعت الى الخلف وحلت محلها مشكلات الحياة الأساسية ، مثل توفير الأمن والغذاء وخدمات الماء والكهرباء والصحة . والمشكلات الأخيرة بواقعيتها الفورية ترجمت سياسياً بضرورة خلق سلطة بالمعنى الإداري والفني الضيق ، وبهذا لا نتوقع حصول سلسلة من التقاطعات بين البرنامج المعلن الذي ترفعه الأحزاب الوطنية والقاضي بتأسيس حكومة وطنية ائتلافية ، والطريقة التي تعمل بها قوات التحالف والتي اختزلت العملية السياسية الى مجرد تنسيقات في اطار سياسة العلاقات العامة ، والمطالب الشعبية المتأرجحة ما بين الحدين الأدنى والأقصى . وإذا أخذنا بالحسبان ميزان القوى الحالي ، والشعور بالمخاطر من وجود قوى غير ديمقراطية قوية ، فإن قضية التحول الديمقراطي الشاملة قد تدخل في أفق التسويف والتأجيل والمشاورات السياسية التي نتوقع أن تناقش ما يظهر على السطح دون النظر الى البنى . (ملاحظة : كتب هذا الموضوع بعد ثلاثة اسابيع من سقوط النظام).

إن المعادلة السوسيولوجية لم تتغير بعد لصالح أفق التغيير الديمقراطي الشامل ، وباختزال العملية السياسية الى قضية سلطة بالمعنى الضيق ، فإن العمل السياسي يمكن أن يراوح في المواقع القديمة التي كان يراوح فيها ، والأفق الديمقراطي قد يتقلص الى موضوع ثقافي غير منتج . وهكذا نرى أن ثقافة الدولة التي نؤبنها ها هنا ما زالت تمتلك القدرة على الحياة . لذا يجب أن نغادر لحظة التأبين هذه الى ممارسة نقدية شاملة للماضي كله.

هل ثمة شرخ بين الشرق والغرب؟!

منذ صدور كتابه : تعدد الاديان وانظمة الحكم (1977) ، لفت الدكتور جورج قرم الانظار اليه ، بوصفه مفكراً وسياسياً واقتصادياً لامعاً. والمتابعون للدكتور قرم (1940) يعرفون انه خريج جامعة باريس في القانون الدستوري والعلوم الاقتصادية. وقبل ان يشغل مهام وزير المالية اللبناني عام (1988) ، عمل خبيراً اقتصادياً في بيروت وباريس والجزائر. وخلال هذه الفترة أصدر كتباً ودراسات كثيرة، لعل أهمها : انفجار الشرق العربي (1987) ، واوربا والشرق العربي (1990) ، والفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة (1994) ، ومدخل الى لبنان واللبنانيين (1996) . كما صدر له في باريس : النزاعات والهويات في الشرق الاوسط (1992) ، والمتوسط : حيز نزاع وحيز احلام (2000) . وكان آخر ما صدر له ، هذا العام ، كتابه المهم : شرق وغرب الشرخ الاسطوري ، عن دار الساقي ، بترجمة ماري طوق. وقد جاء الكتاب الأخير مقسماً على تمهيد ومقدمة وسبعة فصول هي : البحث عن جذور الشرخ الوهمي ، وانحطاط / نهضة : كيمياء غامضة ، والغرب : مهمة مقدسة وعالم أزيلت عنه الأوهام ، والانشداد المعاصر نحو قضايا الهوية والانتماء ، والعلمانية ولاهوت الخلاص والشعب المختار ، والاسلام : المنبوذ الجديد من بين الديانات التوحيدية الثلاث ، واخيراً : العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد. اما خاتمة الكتاب ، فقد حملت عنوان : حكمة بربرية. ويحاول الدكتور قرم ان يكشف ، في كتابه هذا ، زيف الذين يدعون وجود شرخ بين الشرق والغرب ، رافضاً تقسيم العالم على أساس هذه الثنائية الخيالية التي تتسم بالسطحية والخبث. أما أخطارها فتكمن في نتائج كارثية كثيرة ، لعل أهمها التقوقع على الذات ، والشعور بالعداء للآخر ، كاشفاً ان هذه الاساطير لاتملك أي وجود موضوعي لان سمات الشرق والغرب تتسم بالصيرورة ، وهي ليست أبداً سمات ثابتة ، أو عصية على التغيير. وبعد أن يستعرض الدكتور قرم المسلمات الفكرية الرئيسة التي استند اليها الفكر الغربي الحديث ، ينعى على المفكرين والمثقفين العرب قبول هذه المسلمات من غير نقد معمق ، او من دون تناول الوظيفة التي تحققها هذه المسلمات ، سواء في الخطاب الغربي النرجسي الطابع ، الموجه الى (الأنا) ، أم في الخطاب الموجه الى (الآخر) الشرقي ، لأنه يبغي البرهنة على ان هذا الاخر غير قابل لاستيعاب اسرار التقدم والرشد. وينبه المؤلف على ان هذا الخط الخيالي الذي رسمه الخطاب الغربي ، ليفصل بين الشرق والغرب ، تغيرت حدوده ومعالمه ، نتيجة تغير السياسات الدولية والاوضاع الاقتصادية والعسكرية في أجزاء مختلفة في الشرق ، ولاسيما في اليابان والصين. وعلى الرغم من أن الاسباب التي قدمها الخطاب الغربي لا تتسم بالثبات تاريخياً ، بفعل تطورات السياسة الدولية ، تم تعضيد هذا الخط الخيالي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية ونفوذها. وذلك كله جلب نتائج خطرة الى المنطقة ، إذ تضاءل الشرق ليشمل المجتمعات الاسلامية عامة ، والعربية منها على وجه الخصوص. من هنا ينبغي للفكر العربي والغربي على السواء أن يكونا في مستوى المسؤولية الانسانية الكبيرة الملقاة على كاهلهما ، لان السكوت والتغاضي عن هذه المخاطر دليل العجز في القضاء على هذه الثنائية الخطرة. كما ان الفكر العربي ، بشكل خاص ، ينبغي له ان يلتفت جدياً الى ضرورة مساءلة منطق الثقافة الغربية ومسلماتها ، لنقدها بعد فهمها ، وفهم أبعادها المترامية الاطراف ، فهماً عميقاً وعلمياً . وينوه مؤلفنا بأنه انتهى من الكتاب قبل الهجوم العسكري على العراق ، الذي جاء - كما يرى بعض الكتاب - نتيجة منطقية لصراع مزعوم بين الدول المسيحية (الغرب) ، والدول الاسلامية (الشرق) ، هذا على الرغم من أن الكنيسة (الكاثوليكية) وعلى لسان الحبر الاعظم ، دانت هذا الهجوم إدانة واضحة وقوية . وإذا أضفنا الى هذه الإدانة رفض حكومات فرنسا والمانيا وروسيا وبلجيكا ، ومعها قطاعات واسعة من الرأي العام الاوربي عامة ، والاميركي خاصة ، منطق هذه الحرب عبر التظاهرات الواسعة ، إذا أضفنا ذلك كله الى المشهد العام ، وجدنا ان الشرخ المزعوم لم يكن إلا في مخيلة بعض رجال الاعلام والاكاديميين ذوي النفوذ وأركان الحكومة الاميركية الحالية ، أولئك الذين روجوا لمقولة : (صراع الحضارات والأديان) ، من أجل تكريس خرافات من نحو ان هذه الحرب هي انموذج لصراع الديمقراطيات الغربية مع دكتاتوريات شرقية. وقد وضح الدكتور قرم انه يأمل في أن يسهم كتابه هذا في تعميق الفهم العربي لعالمنا الصعب والشرس ، ولاسيما بعد الغزو الجديد الذي تعرضت له المنطقة العربية على أيدي جيوش غربية ، مثلما يأمل في ان يسهم في بناء مجتمعاتنا على أسس جديدة اكثر متانة ، تؤمن لنا الحرية والاستقرار ، عن طريق أرساء دعائم جديدة تحقق استقلالنا الفكري والسياسي ، عن أية قوة خارجية ، غربية كانت أم لا غربية.